البناء

السنة السابعة / الخميس / 24 آذار 2016 / العدد 2038
Seventh year / Thursday / 24 March 2016 / Issue No. 2038

التنظيمات الإرهابية تعمل على تحقيق حلم «إسرائيل» في تفتيت الوطن العربي

تنوّعت الملفّات التي تناولتها القنوات الفضائية ووكالات الأنباء العالمية أمس، إلّا أنّ العمل الإرهابي الذي ضرب بلجيكا تصدّر واجهة الاهتمام وسط تصاعد المخاوف من أعمال إرهابية جديدة تطال دولاً أوروبية، ما يؤكّد على أنّ سياسات الحكومات كانت خاطئة، ولا سيّما في سورية التي صمدت في وجه أعتى مؤامرة كونية وواجهت التنظيمات الإرهابية التي تعمل على تحقيق حلم «إسرائيل» في تفتيت الوطن العربي.

وفي السياق، أقرّ رئيس الوزراء الفرنسي مانويل فالس بأنّ بلاده غضّت النظر عن تنامي الأفكار المتطرّفة لفترة طويلة، وهو ما تسبّب بتزايد المخاطر الأمنية.

وقالت مها شريف، رئيسة تيار المستقبل العربي ضدّ العنف والإرهاب بمصر، إنّ ما يدور في سورية ليس سوى مؤامرة تمّ افتعالها من قوى خارجية تُساندها قوى داخلية في منطقة الشرق الاوسط، وما هي إلّا حرب بالوكالة حوّلت ما كان في السابق مواجهة عربية «إسرائيلية»، إلى مواجهة عربية عربية في الوقت الراهن.

ودعا النائب عن كتلة «دعم مصر» في البرلمان المصري محمود بدر، إلى إجراء تعديلات في حكومة عمرها 6 أشهر فقط، وأنّ هناك نيّة صادقة من النظام الحاكم في مصر لمحاسبة المسؤولين أوّلاً بأول، وعدم ترك أي متقاعس على مقعده مثلما كان يحدث في الماضي.

◆ ◆

فالس لـ«أوروبا واحد»: غضّ النظر عن تنامي الأفكار المتطرفة لفترة طويلة تسبّب بتزايد المخاطر

أقرّ رئيس الوزراء الفرنسي مانويل فالس بأنّ بلاده غضّت النظر عن تنامي الأفكار المتطرّفة لفترة طويلة، وهو ما تسبّب بتزايد المخاطر الأمنية.

وقال فالس: «إنّنا قمنا بغض النظر في كل مكان في أوروبا، بما فيها فرنسا، عن انتشار الأفكار المتطرّفة للسلفية، والتي تسبّبت بإفساد أحياء بكاملها».

ودعا فالس إلى تعزيز مراقبة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وإلى تبنّي مشروع الوثيقة الأوروبية للمعطيات الشخصية للمسافرين جواً، وقال: «إنّ من المُلحّ أيضاً ألّا يتمكّن أي شخص من المرور بوثائق مزورة، لأنّنا نعرف أنّ تنظيم «داعش» سرق كميات كبيرة من جوازات السفر في سورية، وهذا يفرض أن يتمّ التدقيق في المعلومات ومقاطعتها».

واعتبر فالس، أنّه «يجب التقدّم في مجمل الوسائل لمكافحة الإرهاب، لأنّه باعتداءات بروكسل هوجمت أوروبا لأنّها أوروبا، ولذلك يجب أن يكون الردّ أوروبيّاً».

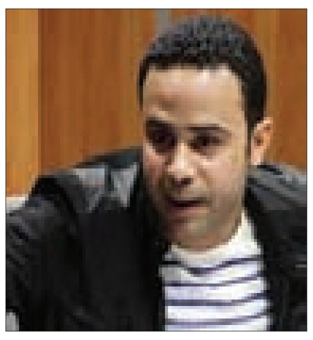

بدر لـ«سبوتنيك»: التغيير الوزاري يُعيد مصانع «عبدالناصر» إلى الحياة

قال النائب عن كتلة «دعم مصر» في البرلمان المصري محمود بدر حول التغييرات في الوزارة، «يجب إجراء تعديلات في حكومة عمرها 6 أشهر فقط، يعني أنّ هناك نيّة صادقة من النظام الحاكم في مصر لمحاسبة المسؤولين أوّلاً بأوّل وعدم ترك أي متقاعس على مقعده مثلما كان يحدث في الماضي. لذلك فإنّ هذه التغييرات سوف تكون محل تقدير البرلمان الجديد».

وأضاف بدر: «هناك خطة أعلن عنها الرئيس عبدالفتاح السيسي، وطالب الحكومة بضرورة تبنّيها والعمل على إنجازها وإنجاحها، وبالتالي فإنّ المحاسبة شملت الموظّفين الذين لم يؤدّوا الدور المطلوب منهم بالفعل، واستبدالهم بآخرين ذوي خبرة وقدرة على إنجاز المطلوب، خصوصاً مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية الصعبة التي تمر بها مصر حالياً، ولا تحتمل أي تأخير لمخططات التنمية».

وتابع: «هناك مطالبات في الشارع المصري بضرورة إعادة الحياة إلى القطّاع العام من جديد، وبالفعل حصل بعض المهتمّين بالأمر على أحكام قضائية بإعادة الشركات التي تمّت خصخصتها إلى القطاع العام مرة أخرى، ولكن هذه الأحكام تعطل تنفيذها لبعض الوقت، وبعد انتخاب مجلس النوّاب الجديد في كانون الأول الماضي، تبنّينا فكرة إعادة فتح مصانع القطاع العام، التي بناها الزعيم الراحل جمال عبدالناصر، أغلبها بدعم روسيا. وطرحت الأمر على رئيس الوزراء خلال لقاء جمعنا الأسبوع الماضي، لذلك أرى أنّ هذه خطوة هامّة جداً على طريق إعادة بناء مصر».

ولفتَ بدر إلى أنّه «كان من المقرّر أن تعرض الحكومة بيانها على مجلس النوّاب بعد انعقاده بأسابيع قليلة، ولكن ظروف البلاد أعاقت هذه الخطوة، فتمّ التأجيل لحين صياغة بيان يتناسب مع الأجواء الحالية في البلاد، ومن المقرّر أن يُلقي رئيس الوزراء المهندس شريف إسماعيل البيان أمام مجلس النوّاب يوم 27 آذار الجاري».

وتابع: «لكن هناك أزمة تواجه مجلس النوّاب حالياً، وهي ضرورة انتهاء مجلس الدولة من مراجعة مشروع قانون اللائحة الداخلية المنظمة لعمل البرلمان قبل اليوم المقرّر فيه أن تعرض الحكومة برنامجها، لمنحها الثقة من عدمه خلال 30 يوماً، وفقاً للمادة 146 من الدستور، الأمر الذي يستدعي مناقشة بيان الحكومة داخل اللجان النوعية».

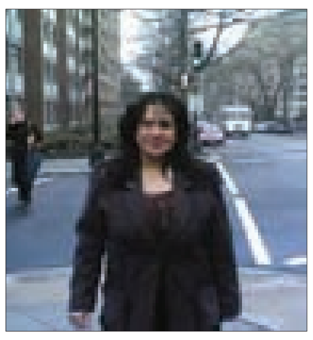

شريف لـ«فارس»: أميركا تستغلّ الظروف الاقتصادية في المنطقة لزعزعة الاستقرار

قالت مها شريف، رئيسة تيار المستقبل العربي ضدّ العنف والإرهاب في مصر، إنّ ما يدور بسورية ليس سوى مؤامرة تمّ افتعالها من قوى خارجيّة تُساندها قوى داخلية في منطقة الشرق الأوسط، وما هي إلّا حرب بالوكالة حوّلت ما كان في السابق مواجهة عربية «إسرائيلية»، إلى مواجهة عربية عربية في الوقت الراهن.

وأضافت «شريف»: «لقد استغلّ الشيطان الأميركي الظروف الاقتصادية الصعبة لزعزعه الاستقرار ضدّ الرؤساء والحكام في منطقة الشرق الأوسط بحجّة الحريات وحقوق الإنسان، وتمّ استغلالها لإثارة الفوضى والعنف والإرهاب ضدّ الشعوب العربية في العراق وليبيا وتونس ومصر وسورية، وتمّ استخدام هذه الشعارات لانهيار جميع دول المنطقة، تنفيذاً لمخطط التقسم الجديد، مثلما حدث مع «سايكس بيكو» في القرن الماضي، فالآن الاستعمار ينهب الثروات العربية ودول الشرق الأوسط، ويتعمّد تخريب الحضارات التي قامت عليها هذه الدول مستنداً في ذلك على إثارة الصراعات الطائفية».

وأضافت، «أنّ سورية كالحجر الذي يقف أمام المشروع الأميركي الصهيوني لتفتيت المنطقة العربية، ولنا الفخر بالجندي السوري المُدافع عن أرضه وشعبه، ونحن في مصر نعلم جيداً أنّ سورية هي البوابة الاستراتيجية الشمالية لمصر، وصمود سورية هو صمود لمصر ودفاع عنها، وبفضل تماسك جيشها وشعبها لم يتمّ السماح بتكرار ما حدث في ليبيا، علي الرغم من الأخطار التي تهدّد سورية من الجزيرة العربية وقطر وتركيا، وتدفّق العناصر الإرهابية عليها من كل جانب، فهم يسعون لتحقيق حلم الدولة الصهيونية في تفتيت الوطن العربي، فهي الفوضى التي من خلالها يعيثون في الأرض فساداً».

وحول دور السعودية في ما يحدث في سورية، قالت «شريف»: «إنّ المملكة العربية السعودية ترى من وجهة نظرها أنّها تدعم فصيل من الشعب السوري وهذا الفصيل يستخدم السلاح، ولا يرغب في الحوار، وهو موقف غير إيجابي ويساعد علي تفتيت المنطقة العربية، لا جمع شملها، وهو دور متأثّر بآراء قطر وتركيا، الذين ينفذون الأجنده الخارجية».

وحول موقف مصر من سورية وعدم عودة العلاقات الدبلوماسية كاملة، قالت «شريف»: «إنّ موقف الحكومة المصرية هو شأنها الخاص، ولا أحد يستطيع أن يتحدّث فيه، حيث أنّ هناك مؤامرات سياسيه تجعل من الموقف المصري على الشكل الراهن، ولكن على أيّة حال فالحكومة المصرية رافضة للإرهاب بكل معانيه على ظهر الأرض، ومصر من أولى الدول التي نادت بمحاربة الإرهاب والتطرّف، فالحكومة المصرية ما زالت حتى الآن تدعو إلى الحرب ضدّ الإرهاب، ونحن نرى جيداً ما يحدث في سورية، ولكن لكل خطوة وقتها».

لماذا يزور أوباما ... (تتمة ص1)

العراق وأفغانستان كانا ضحية الفيل الهائج والحضور المباشر للقوات الأميركية في ما اعتيد على تسميته (بالعالم الإسلامي). ملاحظة: هل هناك عالم مسيحي أو بوذي أو يهودي أو هندوسي حتى يكون هناك عالم إسلامي؟

أوباما... الحضور بالوكالة

مع أوباما تراجعت استراتيجية الحضور المباشر للقوة الأميركية. ووجد أوباما – الذي لا تنقصه الحنكة والذكاء – أنّ الإرهاب يمكن أن يكون مفيداً في تحقيق أهداف الولايات المتحدة دون خسارة جندي أميركي واحد. هكذا نشأت مرحلة الحروب بالوكالة، حروب أداتها الإرهاب وتمويلها خليجي، وما على واشنطن سوى جني الثمار.

«الربيع العربي» بكلّ مآسيه كان ساحة تطبيق «الحروب بالوكالة». لكن هذه الحروب – على الرغم من الآلام الرهيبة والتدمير الممنهج – لم تنه المسألة تماماً. هي حققت أهدافاً نوعية للولايات المتحدة، مثل الحلف الجديد في طريق الإنشاء بين «إسرائيل» وبعض دول الخليج وبعض أعضاء جامعة الدول العربية. وهذا هدف لم تكن تحلم به «إسرائيل» قبل سنوات.

لكن الصمود السوري المدهش وما بُنيَ عليه من دينامية روسية جديدة وديبلوماسية إيرانية قادها الرئيس حسن روحاني أدّى إلى وقف هذا الزحف غير المقدّس للهجمة الأميركية على الشرق الأوسط.

أوباما... القوة الناعمة

هذا الوضع بدأ يطرح أسئلة جديدة على واشنطن: هل استنفذت الحروب بالوكالة كلّ طاقاتها ووصلت إلى حدودها التاريخية، حيث الاستمرار قد يكون غير مجدٍ؟ وهل ترضى الولايات المتحدة بهذا القدر من المكاسب وتتجه إلى استراتيجية جديدة لتحقيق أهدافها... استراتيجية «القوة الناعمة»؟

هناك صراع اليوم في الايستابلشمنت الأميركي بين تيارين، أحدهما لا يزال يصرّ على القوة الخشنة والآخر يحبّذ القوة الناعمة. في القسم الأول تقع غالبية الكونغرس وإلى حدّ ما وزير الخارجية جون كيري ووزير الدفاع الجديد آشتون كارتر (علماً أنّ وزراء الدفاع الثلاثة السابقين كانوا في عداد الحمائم).

يبدو أنّ أوباما نفسه يميل إلى «الحمائم» ويبتعد شيئاً فشيئاً عن «الصقور». هنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ أركان الجيش الأميركي والمخابرات العسكرية (D I A) هم من بين الحمائم بينما وزير الدفاع و(CIA) من بين الصقور.

في خطابه الشهير أمام الكونغرس بعد توقيع الاتفاق مع إيران، قال أوباما إنّ الاتفاق سيسهم في فتح أبواب المجتمع الإيراني «كي نغيّره من الداخل». هذا يشير إلى أنّ القوة الخشنة)المقاطعة(لم تنجح وأنه لابدّ من اتّباع القوة الناعمة.

هذا هو ما دفع بأوباما للحجّ نحو هافانا. في المطار قال الرجل ما معناه إنّ الانفتاح على كوبا سيسهم في ترويج «القيم الأميركية» بين أبناء الشعب الكوبي. وفي خطابه الذي ألقاه بحضور الرئيس الكوبي بدا أوباما عادلاً في التوصيف، لكنه لم يُخف في المقارنة بين النظامين الكوبي والأميركي تأكيده أنّ النظام الأميركي «أنموذج ينبغي أن يُحتذى».

إنها القوة الناعمة التي بدأ أوباما يعتقد أنها الحلّ الأفضل، ليس لأنّ الحروب بالوكالة فشلت... وإنما لأنها أتت أُكُلَها وانتهى دورها. وفي كلّ الأحوال فإنّ القوة الناعمة أقل سوءاً من القوة الخشنة على الرغم من أنّ القوتين هدفهما واحد...

د. مهدي دخل الله
mahdidakhlala@gmail.com

أوروبا في مرمى ... (تتمة ص1)

هو الإرهاب، أدمى بوحشيته البلجيكيين، على غرار ما عاث إجراماً ووحشية ضدّ السوريين والعراقيين واللبنانيين وغيرهم، مستنسخاً الوحشية «الإسرائيلية» بحق الفلسطينيين منذ مجازر دير ياسين وكفر قاسم إلى مجازر غزة وقتل الأطفال.

هو إرهاب غرائزي، متأصّلٌ في أصحابه، لا يُكافَح بمواقف لحظوية عابرة تستبطن احتواء غضب الشعوب الأوروبية، بل يتطلب سياسات واضحة تترجم بخطوات جادّة وفاعلة للتخلص من آفة الإرهاب والتطرف.

مع اليوم الدموي الذي شهدته بروكسل، وحالة التأهّب التي شهدتها معظم البلدان الأوروبية، تُطرح أسئلة عديدة، وأول هذه الأسئلة، كيف تمكّن الإرهاب من طرق الأبواب الأوروبية، في حين أنّ دول الاتحاد الأوروبي تمتلك منظومات أمنية تُمكّنها من رصد التهديدات الإرهابية المحتملة، ومن اتخاذ التدابير اللازمة لإحباط أيّ مخطط إرهابي؟

والسؤال الذي يتبع، لماذا أخفقت المنظومات الأمنية الأوروبية في رصد العناصر الإرهابية خلال فترة التحضيرات لشنّ الهجمات الإرهابية التي ضربت بلجيكا، وقبلها فرنسا؟

ما هو مؤكد أنّ هناك قطبة مخفية، استفاد منها الإرهاب لتنفيذ عملياته الإجرامية، وتتمثل هذه القطبة بإخراج العناصر الإرهابية من دائرة المسح الأمني الأوروبي، فمنذ بدء الحرب الإرهابية على سورية، انخرط العديد من الدول الأوروبية في هذه الحرب، إعلامياً وسياسياً، ورفعت كلّ إجراءات المراقبة عن العناصر الإرهابية، وسهّلت لها الانتقال إلى سورية لقتال الدولة السورية وقتل السوريين.

الأمن الأوروبي بكليته اعتمد سياسة رفع العناصر الإرهابية عن كونترول المراقبة الأمنية، على خلفية أنّ دفع هذه العناصر إلى سورية يحقق هدفين، الأول استخدامهم في الحرب بغية إسقاط الدولة السورية، والثاني التخلص من أعداد كبيرة منهم جراء سقوطهم قتلى في هذه الحرب.

هذه السياسة التي اعتمدتها أجهزة الأمن الأوروبية، وضعت كلّ أوروبا في مرمى نار الإرهاب. فغضّ الطرف عن العناصر الإرهابية، ورفعهم عن قائمة العناصر التي تشكل تهديدات أمنية، أتاح لهذه العناصر سهولة الحركة، كما عزز التطرف من خلال خلق بيئة حاضنة للإرهاب في العديد من المناطق الأوروبية، وخلال سنوات الحرب على سورية، تكشّفت حالات تجنيد مئات المواطنين الأوروبيين في صفوف المجموعات الإرهابية. وهذا أمر لم يكن ليحصل، لولا سياسة «رفع الإبط» الأوروبية عن أنشطة الإرهابيين وتحركاتهم، وتسهيل انتقالهم إلى سورية عبر تركيا ودول أخرى بهدف إسقاط الدولة السورية.

المواقف الأوروبية الداعمة للمجموعات الإرهابية، منحت الإرهابيين فرصة جذب آلاف الأشخاص لاعتناق غريزة الإرهاب. فآلاف العناصر التي خرجت من الدول الأوروبية للقتال في سورية، فرّخت آلافاً أخرى ضمن الساحات الأوروبية، وهذا التفريخ هو نتيجة حتمية للتماهي الحاصل بين الإرهاب وداعميه.

هذه الحقيقة الدامغة، لا تستطيع الحكومات الأوروبية والغربية الإفصاح عنها أمام شعوبها، لأنّ الاعتراف بها يشكّل إدانة صريحة لسياساتها ومواقفها. وبالتالي فإنّ الحكومات الأوروبية، لا يمكن أن تنحو باتجاه محاربة الإرهاب بصورة جدية وفاعلة، إذا لم تعلن هذه الحقيقة وتعترف بأخطائها الفادحة، وتعيد تشديد إجراءاتها الأمنية على الإرهاب الذي يهدّد مجتمعاتها، كما عليها أن تعيد النظر في سياساتها حيال المنطقة، وتحديداً تجاه سورية.

إعادة النظر في السياسات الأوروبية العدائية تجاه سورية، هي كلمة السرّ السحرية لمحاربة الإرهاب. فالمبعوث الأممي إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، أعلن صراحة «أنّ مأساة بروكسل تؤكد، من جديد، ضرورة عدم إضاعة الوقت والعمل لإخماد النار المشتعلة في سورية». لكن هذا الخطاب يحتاج إلى الوضوح أكثر، بتحديد أسباب «النار المشتعلة»، والتي في مجملها تعود إلى حصول الإرهابيين على دعم غير محدود من الولايات المتحدة الأميركية والدول الأوروبية.

إنّ ربط دي ميستورا الأعمال الإرهابية في بروكسل بـ «النار المشتعلة» في سورية، يسقط «النظرية» التي تتحدّث عن أنّ الأزمة السورية هي أزمة داخلية، وأنّ حلّ هذه الأزمة مرتبط بنجاح المفاوضات بين الحكومة السورية وما يطلق عليه اسم «المعارضة السورية»، فلو أنّ الأمر كذلك، فما علاقة «النار السورية» بالإرهاب الذي ضرب بروكسل؟!

حتى الآن لا تزال سياسات الدول الغربية والأوروبية موغِلة في استدعاء المخاطر الإرهابية على شعوبها ومجتمعاتها، ولا يبدو أنّ هذه الدول جادّة في دفع الأخطار الإرهابية عنها، طالما أنها لا تزال على نسق المواقف ذاته حيال سورية. فالرعاية المستمرة للكائنات التي تطلق عليها واشنطن والعواصم الأوروبية توصيف «المعارضة المعتدلة»، هو استمرار في دعم الإرهاب ورعايته.

إنّ مكافحة الإرهاب، تتطلب موقفاً دولياً موحداً، معززاً بإجراءات عملية. والحرب على الإرهاب لا تحتمل أخطاء ولا تحتمل مناورات سياسية، لأنّ الخطأ مهما كان صغيراً، هو قاتل، تماماً مثل الخطأ عند إعداد القنابل والمتفجرات. فالإرهاب كالقنبلة النووية، يهدّد الإنسانية جمعاء.

إذا كانت واشنطن وحلفاؤها الأوروبيون جادّين في القضاء على الإرهاب، عليهم وضع خارطة طريق لتحقيق هذا الهدف، وتحقيق هذا الهدف يبدأ بالتعاون الواضح والشفاف مع الدولة السورية، كما فعلت روسيا الاتحادية، التي استبقت الخطر الإرهابي الذي يتهدّدها بمحاربته في سورية. وهذا اتجاه يحتاج الى إرادة سياسية لدى هذه الدول مجتمعة، إرادة صادقة في محاربة الإرهاب والقضاء على خطره، بما يضمن حماية أمن الشعوب واستقرار البلدان.

أما إذا كانت الدول الغربية والأوروبية تعتمد «الجعجعة» في محاربة الإرهاب، فهي لن تتمكن من حماية شعوبها، ولا تستطيع ضمان استقرار بلدانها وأمنها. لأنّ «الجعجعة»، في نسختها اللبنانية تقوم على قاعدة «فليحكم الإخــوان»، والتقليل من وحشية الإرهاب وإجرامه، أما نسختها العربية (نسبة الى دول الاعتلال العربي) فهي دعم الإرهاب وتوصيفه بأنه «ثورات»، وفي نسختها التركية مؤازرة عسكرية وقواعد خلفية للإرهاب، وفي نسختها الغربية والأوروبــيــة، حرب إرهابية مفتوحة ضدّ دول وقوى المقاومة في المنطقة تحت ذريعة نشر الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ما هو مؤكد أنّ موجة الإرهاب التي ضربت بروكسل، ضيّقت هامش المناورة والتلاعب أمام الحكومات الأوروبية، وباتت هذه الحكومات ملزمة بمصارحة شعوبها، حول أمنها ومستقبلها، وبتحديد موقف واضــح من الإرهــاب. وحتى من مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبــي، خصوصاً بعد تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغــان الذي تساءل قبل ثلاثة أيام من وقوع اعتداءات بروكسل، «عن المانع الذي سيحول دون وقوع تفجير في بروكسل أو أوروبا على غرار هجوم أنقرة»، وهذا التساؤل جاء في سياق انتقاده دول الاتحاد الأوروبي لعدم محاربتها حزب العمال الكردستاني!

أمام كلّ ما تقدّم، هل الهجمات الإرهابية التي ضربت العاصمة البلجيكية، ستدفع باتجاه وضع خطة دولية جدية وفاعلة لمحاربة الإرهاب؟

معن حميّة

كيري يبدأ ... (تتمة ص1)

والدول الكبرى ما يشير إلى أنشطة يمكن وصفها بالإرهاب يتحمل حزب الله مسؤوليتها، وكل ما يرد عن أنشطة له خارج لبنان يتصل بمشاركته في الحرب ضد تنظيمات صنفها المجتمع الدولي على لوائح الإرهاب، أما عن البقاء في سوريا والخروج منها فتلك مهمة الحكومة السورية بعد الحل السياسي أن تقرر مَن هم أصدقاؤها الذين ستواصل الحرب على الإرهاب بالتعاون معهم ومَن هم الذين ستطلب منهم مغادرة سورية، وعندها ستكون موسكو مع القرار السيادي السوري عبر المؤسسات الدستورية السورية وإلا فالذي يتحدث اليوم عن انسحاب حزب الله سيتحدث غداً عن انسحاب الخبراء الإيرانيين وبعد غد عن الانسحاب الروسي، وهم على كل حال يتحدثون عن احتلال إيراني وروسي لسوريا ولا يمكن لموسكو العبث بالقواعد القانونية تحت شعار المسايرة والمجاملة.

بانتظار اليوم الثاني لكيري في موسكو تطول الساعات الأوروبية الصعبة في مواجهة حائرة مع إرهاب متجذر ومحترف، امتلك خلال خمس سنوات كل التشجيع والدعم والتغاضي ليذهب ويجيء بين العواصم الأوروبية وسوريا عبر تركيا، وفي كثير من الأحيان بما يشبه المهمات الرسمية، من الحكومات الحائرة اليوم ذاتها من اين يجب أن تبدأ في تحصين أمنها ومواجهة المخاطر المحدقة به؟

الوفود السورية الرسمية والمعارضة والمبعوث الأممي أيضاً ينتظرون، ولبنان ينتظر عسى في الحلحلة السورية بالتوازي مع مؤشرات حلحلة يمنية ما يدفع رياح التفاؤل نحو ملف الرئاسة الذي شهد جلسة انتخابية باهتة أمس، بحضور اثنين وستين نائباً فقط جهد الرئيس سعد الحريري الذي يضع جهده لرفع عدد الحضور في تبرير أسباب التدني في عدد النواب الذين قصدوا ساحة النجمة.

في النشاط النيابي لجاناً ورئاسة لا يزال ملف الإنترنت غير الشرعي وصلته بالتهريب والتجسس يخطف الأضواء، وقد عاش اللبنانيون عقوبة حرمانهم من الخدمة على شبكة الإنترنت بنسبة انقطاع بلغت نصف المشتركين تقريباً وتدنى في النصف الثاني إلى أقل من نصف الجودة، بعدما جرى تفكيك أبراج الشبكات المتورطة بالتهريب بدلا من فك ارتباطها بالخارج وتوظيفها ضمن الشبكة الوطنية وتمرير الخدمة عبرها للمشتركين، وتسوية الأوضاع المالية للشركات الموزعة المرخصة عن تبدلات الخدمة إداريا وداخليا لا فنيا وتقنيا وعلى حساب وصول الخدمة للبنانيين، كأن المطلوب أن يترحّموا على أيام التهريب، وتحريضهم على الحملة التي تستهدف المهربين.

والحملة نفسها التي تلقى الثناء السياسي بعد أن صارت في عهدة القضاء تجاهلت المسؤولية السياسية، ووجهت أنظار اللبنانيين نحو مَن سيخرج بهم التحقيق كمسؤولين عن الشبكات غير الشرعية وأعمال القرصنة، طالما أن مساءلة وزارة الاتصالات ومؤسساتها من مهمة المجلس النيابي المعطل فمن سيسأل الوزارة: هل يكفي القول إن إعادة السماح للمتورطين في شبكة الباروك بنيل تراخيص جديدة في القطاع الحساس ذاته المرتبط بالأمن القومي بداعي أنهم نالوا عقوبتهم وعادوا مواطنين كاملي الحقوق، أم ان كل مؤسسات العالم وحكوماتها ووزاراتها تضع لائحة سوداء لكل الذين سجلت عليهم مخالفات جسيمة تمنعهم مدى الحياة أو لسنوات تصل لحد العشر والعشرين سنة من الدخول في مناقصات والحصول على تراخيص وأحيانا دخول مباني ومنشآت الوزارات والمؤسسات التي مارسوا القرصنة والسرقة والاحتيال بحق أموالها ومنشآتها ومداخيلها؟

وفي المسؤولية السياسية من سيناقش كيفية تحصين قطاع الاتصالات من الخروق المتكررة، ومن سيقول إن المسؤول الذي تتكرر الخروق وهو في موقع المسؤولية يفترض أن يستقيل بتهمة الفشل أو بداعي الخجل إن لم يتهمه أحد بالتواطؤ؟

ومَن في السياسة سيقول: هل يمكن منع تكرار تهريب الاتصالات والإنترنت في بلد تباع فيه الخدمات بأسعار تعادل أضعاف الأسعار في بلدان قريبة تعتمد التهريب تجارة، ويقف العدو خلف شركات عديدة فيها مستعدّ وجاهز ليبيع ويستثمر ويتجسس لنكتشف بعد سنتين فضيحة جديدة ونقول سيدفع المتورطون الثمن؟

كي مون اليوم في لبنان المحتاج لاستثمارات

يبدأ الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون زيارته إلى لبنان اليوم برفقة رئيس البنك الدولي ورئيس البنك الإسلامي ويختتمها صباح السبت متوجهاً إلى الأردن.

وقالت مصادر وزارية لـ«البناء» «إن زيارة بان زيارة استطلاعية على أرض الواقع وتأتي في إطار متابعة تنفيذ مقررات مؤتمر لندن الذي عقد الشهر المنصرم، حيث سيطرح مون مجموعة من المواضيع تتعلق بالدعم المالي للبنان لاسيما أنه سيقوم بزيارات إلى مخيمات النازحين السوريين للإطلاع على أوضاعهم في عدة مناطق في البقاع والشمال كما سيزور عدداً من المخيمات الفلسطينية».

وأكد وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس لـ«البناء» أن «الحكومة ستجدد مطالبتها أمام مون المجتمع الدولي بضرورة دعم لبنان في ملف النازحين السوريين على أن يلقي الوزير درباس كلمة تتضمن الطلب من كي مون قبل كل شيء تأمين فرص عمل للنازحين السوريين الأمر الذي يحتاج إلى استثمارات خارجية في لبنان وصون الدولة اللبنانية قبل أن تفرط تحت وطأة اللجوء السوري».

واستبعد درباس وجود اي اتجاه لدى المجتمع الدولي للطلب من لبنان توطين النازحين السوريين، مشدداً على أن «لدى المجتمع الدولي مخاوف من أن تنتشر الفوضى في لبنان نتيجة الوضع المالي والأمني والسياسي في ظل وجود هذا العدد الكبير من النازحين في لبنان، وبالتالي ما قد يدفع العديد منهم إلى النزوح إلى أوروبا عبر البحر المتوسط».

بري: غير متفائل بمفاوضات جنيف

أشار رئيس المجلس أمام زواره أمس إلى انه قوّم مع الممثلة العليا للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي فديريكا موغريني أداء الجهات المانحة في موضوع النازحين وتقدم بمجموعة من الافكار لمساعدة لبنان حالياً في هذا الاتجاه وعدم اكتفاء الجهات الاوروبية المانحة بالتمويل مباشرة للأنشطة التي لها علاقة بالنازحين، من حيث تقديم هبات للحكومة اللبنانية أو قروض ميسرة وضمان فواتير سندات خزينة. ولفت بري إلى أن موغريني سألته عن رأيه بمفاوضات جنيف، فأجاب بأنه «غير متفائل».

واستمع بري امس، بحسب ما علمت «البناء» إلى عرض عن قضية الانترنت غير الشرعي من رئيس لجنة الاعلام والاتصالات النائب حسن فضل الله. وأوضح نواب لقاء الاربعاء خلال الجلسة في عين التينة أن مداخلة مدير عام وزارة الاتصالات عبد المنعم يوسف في الجلسة الاخيرة شكل الغطار المناسب لجميع العناصر الجرمية للاتهام وان هناك تقديرات على المستوى المالي يفوق ما أشيع سابقاً عن خسارة 600 مليون دولار وأن الأجواء تؤكد ضلوع ما للإسرائيليين في الموضوع وبأن ما ذكره عبد المنعم يوسف على صعيد الكابل البحري الممتد من نهر الكلب إلى جونية كان مفاجئاً لوزير الاتصالات بطرس حرب الذي لم يكن على علم بكل هذه التفاصيل. وأشار الرئيس بري إلى أن وزير المال علي حسن خليل ادعى في موضوع سرقة حقوق الدولة في هذا الموضوع. وطلب الرئيس بري من فضل الله ان ترفع لجنة الاتصالات له طلباً لمتابعة الموضوع على المستوى القضائي. واستعرض النواب باستغراب ما تعرضت له دورية من قوى الامن الداخلي وموظفي هيئة اوجيرو من توقيف وتحقيق من قبل مسلحين في محطة الزعرور واعتبروا ان هذا الامر يشكل فضيحة امنية وسياسية تتجاوز أي حوادث سابقة في خطورتها وأن المعلومات تشير إلى استمرار المحطة العملاقة التي تم تركيبها في أعالي الضنية وتتضمن إلى اجهزة الارسال مبنى وأسواراً تحيط بها بهدف إخفائها.

وعلمت «البناء» أيضاً من زوار رئيس المجلس «أن الرئيس بري عازم مع لجنة الاتصالات على متابعة الموضوع حتى النهاية حتى لو أحاطت بهذا الموضوع تعقيدات سياسية وطائفية. وتساءل بري، كيف تسنى لهذه الشركات إدخال هذه الأجهزة بأحجامها العملاقة إلى البلد من دون ان يتم ضبطها من قبل القوى الأمنية، علماً أن القوانين تفرض على أي شركة ان تستخلص اذونات خاصة من أوجيرو ووزارة الاتصالات، اذا ارادت ان تستورد أجهزة بث واستقبال وتردد، بما فيها أجهزة الخلوي فكيف بهذه الأجهزة التي يتجاوز قطرها أمتاراً عدة.

غلايزر إلى لبنان

وعلى صعيد آخر أوضح بري، بحسب ما علمت البناء من زواره أن ملف الكونغرس الأميركي تبلغه من خلال الاتصالات التي أجراها مع حاكم البنك المركزي رياض سلامة ووزير المال علي حسن خليل الموجود حالياً في واشنطن وينتظر أن يطلع على تفاصيل زيارته فور عودته، لافتاً إلى «أن المعلومات الأولية تشير إلى نتائج إيجابية حققتها الزيارة»، مشيراً إلى أن وزير الخزينة لشؤون مكافحة الإرهاب داني غلايزر سيحضر إلى لبنان قريباً.

وفي قانون الانتخاب، لا يخفي الرئيس بري انزعاجه من عدم تمكن لجنة قانون الانتخاب من الوصول إلى موقف محدد والاكتفاء بتقرير يتضمن توصيفاً لمواقف الأطراف وإحصاء نقاط الاختلاف بين المشروعين المختلطين (صيغة الرئيس بري، والصيغة الثلاثية)، وهو كان قد اجتمع بمنسق اللجنة النائب جورج عدوان اول امس، وتباحث معه في نتائج عمل اللجنة وينوي رفع الامر إلى طاولة الحوار لتحديد وجهة التعاطي مع هذا الموضوع.

ملف الإنترنت إلى القضاء

ومواكبة لملف شبكة «الانترنت» غير الشرعية ترأس رئيس الحكومة تمام سلام اجتماعاً موسعاً في السراي حضره وزراء وقضاة وأمنيون وإداريون معنيون بالملف. وأعطى سلام توجيهاته لكل الأجهزة والوزارات المختصة لمتابعة الموضوع بجدية.

وقالت مصادر نيابية في لجنة الاتصالات لـ«البناء» إن «اللجنة ستجتمع الأسبوع المقبل للاطلاع على ما وصلت اليه تحقيقات النيابات العامة في ملف الانترنت»، مشددة على ان «القضاء سيكشف كل المتورطين إلى اي جهة انتموا»، مؤكدة أن «اللجنة لن تقبل بأي لفلفة للقضية أو بحل غير الحل القضائي». ورداً على ما يحاول البعض إشاعته من ان هذه الشركات التي صودرت أجهزتها انما تمتلك تراخيص تتيح لها القيام بأعمالها، أشارت المصادر إلى أن «عبد المنعم يوسف اكد في اجتماع اللجنة بصورة جازمة ان هذه الشركات غير مرخصة».

إجراءات غير كافية...

وحول ما إذا كانت هذه المسارات تشكل حماية للبنان والمواطنين من التجسس على شبكات الانترنت، أوضح الخبير في حقل الاتصالات المدنية والعسكرية الدكتور العميد محمد عطوة لـ«البناء» أن «هذه المسارات الأربعة قد تشكل ردعاً لما وصلت اليه هذه العمليات التجسسية ولكنها غير كافية؛ فعلى المسار الاول تجب تكملة التحقيقات حتى النهاية واتخاذ الإجراءات الشديدة بحق المتهمين وخاصة لتعرضهم لفريق وزارة الاتصالات ولجهة إدخال التجهيزات والمعدات وحماية مراكز غير مرخصة، خصوصاً المتهمين الذي يكررون أعمالهم منذ العام 2009».

وأضاف عطوة «أما لجهة نزع المعدات وتفكيكها فهذا العمل غير صائب، فطالما قمنا بفصل المحطات اللاسلكية غير الشرعية عن الشرعية وبالتالي أصبحت خارج الخدمة كان الأحرى بالمعنيين الإشراف على هذه المحطات ووصلها بالشبكة الشرعية العائدة للوزارة وتشغيلها لخدمة المواطنين».

ولفت إلى أنه «لا الخبير المعني بالكشف ولا وزارة الاتصالات ولا الأجهزة الأمنية يستطيعون من الناحية التقنية كشف ما اذا ما كان هناك تجسس من إسرائيل او جهة أخرى، لان المحطات غير الشرعية مرتبطة بمحطات خارج لبنان في قبرص وتركيا، وليس للبنان أي سلطة على تركيا او قبرص او اسرائيل. وقد سبق للبنان ان تقدم بشكوى إلى الاتحاد الدولي للاتصالات وإلى مجلس الامن لتعرضه إلى خرق للسيادة، كما لا توجد ضمانات لعدم حصول تعدٍّ جديد على الشبكات الشرعية إلا اذا شددت المراقبة وزاد مستوى التنسيق بين الأجهزة الامنية ووزارة الاتصالات».

وأوضح المدعي العام التمييزي القاضي سمير حمود «أن التحقيق يتم على اربعة مسارات، الاول ما أثير عن قيام أشخاص باحتجاز موظفين تابعين لهيئة اوجيرو وعناصر أمنية. الثاني في شأن خرق الانترنت من قبل العدو الإسرائيلي او جهات اخرى. الثالث، إجراء التحقيق في شأن التغاضي من قبل الجهات الأمنية والمعنية، اما الرابع فهو التحقيق في شأن الانترنت غير الشرعي او استقدام الانترنت من تركيا وقبرص من دون ترخيص».

وسطر مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صقر صقر استنابات قضائية إلى كل من مديرية المخابرات في الجيش وشعبة المعلومات، للتحري عن شركات الانترنت وعن المعدات الالكترونية والأجهزة الفنية الضخمة الموضوعة على رؤوس الجبال ومد الكابل البحري، وعن كيفية إدخالها إلى لبنان وكيفية نقلها وتركيبها، وعما إذا كانت على اتصال مباشر بـ«اسرائيل».

جلسة الانتخاب عاكست التوقعات

وانضمت الجلسة السابعة والثلاثون لانتخاب رئيس للجمهورية إلى سابقاتها لفقدان النصاب وأرجئت إلى 18 نيسان المقبل. وقد عاكست الجلسة التوقعات لجهة نسبة حضورها الذي تراجع إلى 62 نائباً فقط، في ظل استمرار مقاطعة نواب التيار الوطني الحر وحزب الله وتيار المردة.

وأشار الرئيس سعد الحريري الذي حضر الجلسة، إلى أن «بعض النواب خارج البلاد ولكن إذا كان هناك ضغط جدي بانتخاب رئيس سيحضرون، متمنياً حضور النائب سليمان فرنجية «لكنه سيد نفسه ويأخذ قراراته»، لافتاً إلى أن «ومع احترامي للنائب للعماد ميشال عون لكن مجلس النواب شرعي فهو سيد نفسه وهو مدد لنفسه، ولو انتخبنا عون رئيساً لأصبح هذا المجلس شرعياً بالنسبة له».

وأوضحت مصادر نيابية في تيار المستقبل لـ«البناء» أن «تراجع عدد النواب في جلسة اليوم يعود إلى سفر عشرة نواب وليس إلى أسباب سياسية»، وشددت على أن «الحريري متمسك بدعم ترشيح الوزير سليمان فرنجية ولن يتقيد بمهلة زمنية محددة».

ولفتت المصادر إلى أن «معطيات توفرت لدى الرئيسين بري والحريري بأن الأوضاع الحالية ناضجة لانتخاب رئيس للجمهورية»، مشيرة إلى أن فرنجية أعلن أنه إذا انتخب رئيساً سينتقل من فريق 8 آذار إلى الوسطية اما العماد عون فسيبقى في خياره السياسي.